

Distr.: General
11 May 2001
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١

البند ٧ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١ مقدمة
٣	٢٤-٥ أولاً - الحالة الوطنية والسياق الاقتصادي
٣	١٩-٥ ألف - نتائج العمليات الانتخابية في عام ٢٠٠٠
٣	١١-٥	١ - الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٠
٤	١٤-١٢	٢ - انتخابات ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الرئاسية
٥	١٧-١٥	٣ - تولي الرئيس أريستيد منصب الرئاسة وتشكيل حكومة جديدة
٥	١٩-١٨	٤ - دعم الأمم المتحدة للعملية الانتخابية

* E/2001/100

٦	٢٤-٢٠	... الحالة الاقتصادية العامة والمساعدة الإنمائية منذ صيف عام ٢٠٠٠ ...
		ثانيا - الأنشطة الإنمائية الرئيسية التي اضطلعت بها وكالات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠
٧	٤٦-٢٥	... ألف - الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي في مجال تعزيز المؤسسات وحقوق الإنسان والبرنامج الانتقالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمرحلة ما بعد البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي ...
٧	٤٠-٢٥	١ - النتائج الرئيسية التي حققتها البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي ...
٧	٣٥-٢٥	(أ) عنصر الشرطة
٧	٢٦-٢٥	(ب) عنصر القضاء
٧	٣٠-٢٧	(ج) عنصر حقوق الإنسان
٨	٣٥-٣١	٢ - البرنامج الانتقالي المقترح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمرحلة ما بعد انتهاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي
٨	٤٠-٣٦	... دور المنسق المقيم
٩	٤٣-٤١	... جيم - الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها وكالات منظومة الأمم المتحدة ...
١٠	٤٦-٤٤	... ثالثا - التقدم المحرز في إعداد برنامج دعم طويل الأجل
١٢	٦٣-٤٧	... ألف - عملية التقييم القطري المشترك
١٢	٥٤-٤٧	... باء - التقدم المحرز في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢
١٣	٥٩-٥٥	... جيم - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر
١٥	٦٢-٦٠	... دال - الصلة بين التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من جهة، وبين الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وورقة استراتيجية الحد من الفقر، من جهة أخرى
١٦	٦٣	... رابعا - ملاحظات
١٦	٦٦-٦٤	...

مقدمة

لعام ٢٠٠٠، تقريراً تجميعياً متكاملًا عن إعداد وتنفيذ البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي، يتضمن ملاحظات وتوصيات بشأن عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية، كل في مجال اختصاصه. ويتضمن التقرير بيانًا بالتقدم المحرز والصعوبات التي يواجهها المجتمع الدولي، لا سيما الهيئات التابعة للأمم المتحدة، منذ اعتماد القرار حتى أيار/مايو ٢٠٠٠. ويأتي التقرير مكملًا للتقارير المرحلية المقدمة حديثًا عن بعثة الشرطة التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية المشتركة وكذلك التقارير الدورية المقدمة إلى الجمعية العامة، عملاً بالقرار ١٩٤/٥٤، الذي أنشأت به الجمعية العامة البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي كي تحل محل بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي، اللتين انقضت ولايتهما في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠.

٤ - وفي المقرر ٢٣٥/٢٠٠٠، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن وضع وتنفيذ البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس في دورته الموضوعية المقبلة بشأن الخطوات المتخذة من قِبَل حكومة هايتي ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل وضع برنامج دعم طويل الأجل لهايتي وبشأن الطرائق العملية لتنفيذه.

أولاً - الحالة الوطنية والسياق الاقتصادي

ألف - نتائج العمليات الانتخابية في عام ٢٠٠٠

١ - الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٠

٥ - على أثر الاتفاق السياسي المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٩ المعنون "قرارات من أجل الخروج من الأزمة"

١ - أقر مجلس الأمن، في قراره ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي مدد فيه ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، بما للمساعدة الدولية من دور لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، ودعا هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الإسهام في صياغة برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت لاحق، في قراره ٤/١٩٩٩ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩، إنشاء فريق استشاري مخصص لهايتي اضطلع ببعثة تقييمية في هذا البلد، وأجرى مشاورات موسعة وقدم توصيات (E/1999/103) للمجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩. وتهدف هذه التوصيات إلى ضمان كفاية واتساق وحسن تنسيق وفعالية المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لحكومة هايتي من أجل تحقيق التنمية.

٢ - وفي إطار متابعة توصيات الفريق الاستشاري المخصص، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ القرار ١١/١٩٩٩، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يتخذ، بالتشاور مع حكومة هايتي "الخطوات اللازمة لوضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل لدعم هايتي". وتشير الفقرة ٢ من القرار إلى قطاعات التنمية الرئيسية التي ستستفيد من برنامج الدعم، ألا وهي التعليم، وتوطيد السلام، والقضاء على الفقر، والاندماج الاجتماعي، والعمالة المنتجة، والتجارة والانتعاش الدائم والتنمية المستدامة. وتنص الاستراتيجية الشاملة على تعزيز القدرات على مستوى المؤسسات الحكومية وكذلك على مستوى مؤسسات المجتمع المدني.

٣ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١١/١٩٩٩ أن يقدم إليه الأمين العام في دورته الموضوعية

”السلطات الانتخابية في هايتي، عند حساب النتائج النهائية، الإجراءات المنصوص عليها في القانون الانتخابي بدقة“.

٩ - وفي حين رفضت السلطات الوطنية إعادة حساب النتائج، غادر رئيس المجلس الانتخابي المؤقت هايتي في ١٦ حزيران/يونيه، معلنا أنه يتعرض لضغوط وأنه يخشى على سلامته الشخصية. وعلى أثر ذلك، استقال عضوان آخران من المجلس الانتخابي المؤقت، يمثلان المعارضة. وقام الرئيس بريفال في ٢٧ حزيران/يونيه، ودون التشاور مع المعارضة، بتعيين ثلاثة أعضاء جدد في المجلس. وعند ذلك، أعلنت أحزاب المعارضة اعترامها مقاطعة الجولة الثانية من الانتخابات.

١٠ - وعقدت الجولة الثانية من الانتخابات في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٠ لانتخاب أعضاء مجلس النواب فقط. وقررت بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية عدم مراقبة هذه الجولة الثانية، معتبرة أن نتائج انتخابات مجلس الشيوخ لا يمكن ”بأي حال من الأحوال أن تشكل أساساً لعملية انتخابية عادلة وأمينة“.

١١ - وتم نشر النتائج النهائية لهذه الانتخابات في الجريدة الرسمية ”Le Moniteur“ في ٣ تموز/يوليه (بالنسبة للسلطات المحلية) و ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (بالنسبة للشيوخ، والنواب، والانتخابات التكميلية الجزئية)، وفاز حزب فائمي لافالا ب ١٨ من المقاعد الـ ١٩ المتنافس عليها في مجلس الشيوخ و ب ٧٢ من ٨٣ مقعداً في مجلس النواب. وتم تنصيب البرلمان الجديد في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

٢ - انتخابات ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

الرئاسية

١٢ - كُلف المجلس الانتخابي المؤقت بتنظيم الانتخابات الرئاسية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وكذلك

والمرسومين الرئاسيين الصادرين في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٩ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ والمتعلقين على التوالي بإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت ونشر القانون الانتخابي، تحدد تاريخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠ (المرسوم الرئاسي الصادر في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) موعداً للجولة الأولى من الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية التي تقرر إجراؤها في بداية الأمر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بعد أن أُجلت عدة مرّات.

٦ - وبلغت نسبة الاشتراك في الجولة الأولى نحو ٦٠ في المائة، وهي أعلى نسبة تسجل منذ عام ١٩٩٠. وجاء في أول بيان أصدرته بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بعد الاقتراع أن المعلومات الأولية تفيد بأن العمليات الانتخابية قد تمت بصورة مقبولة وأمينة. ومع ذلك، أشارت البعثة إلى وقوع بعض المخالفات الرئيسية التي عكرت صفو الانتخابات في بعض المواقع.

٧ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، أشارت بعثة المراقبة الانتخابية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في رسالة إلى رئيس المجلس الانتخابي المؤقت إلى خطأ جسيم في حساب الأغلبية المطلقة اللازمة لشغل المقاعد في مجلس الشيوخ. ونقلنا عن بعثة المراقبة، فإنه لو رُوِّعت في عمليات عدّ الأصوات، وفقاً للقانون الانتخابي، الغالبية المطلقة من مجموع الأصوات الصحيحة، لتعين تنظيم جولة ثانية من الاقتراع في ثماني حالات أعلن فيها المجلس الانتخابي المؤقت فوز المرشحين في الجولة الأولى. كما أعلنت بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية أن أمانة العملية الانتخابية برمتها ستتهدد ما لم يصحح هذا ”الخطأ الجسيم“.

٨ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أكد الأمين العام للأمم المتحدة في بيان صحفي أنه يأمل في أن تطبق

هناك توترات حادة بين الفريق الجديد المتولي السلطة وتجمع التقارب الديمقراطي.

١٦ - وفي هذا السياق السياسي المستقطب، قدمت منظمة الدول الأمريكية دعمها لتيسير إجراء مفاوضات بين زعماء الأحزاب السياسية والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن اتفاق سياسي للخروج من الأزمة. وفي هذا الإطار، تم تنظيم العديد من بعثات المساعي الحميدة. وكانت أولى هذه البعثات في آب/أغسطس ٢٠٠٠ برئاسة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، السيد سيرر غافيريا. وفي الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ونيسان/أبريل ٢٠٠١، ترأس السيد لويجي إيناودي، وكيل الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، بعثات عديدة دون التوصل إلى اتفاق سياسي. ومع اتسام بعض هذه البعثات بطابع إعلامي، كان معظمها يهدف إلى القيام بدور الوساطة، لا سيما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

١٧ - وفي بيان صحفي صادر في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "السلطات والمسؤولين السياسيين في هايتي إلى أن يواصلوا مهمة الجهود التي يبذلونها من أجل المصالحة وتسوية خلافاتهم عن طريق الحوار. وحث المجلس منظمة الدول الأمريكية، ولا سيما أمينها العام، على مواصلة جهود الوساطة بين الحكومة والمعارضة".

٤ - دعم الأمم المتحدة للعملية الانتخابية

١٨ - دعمت الأمم المتحدة عملية الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية التي جرت في أيار/مايو - تموز/يوليه ٢٠٠٠. وتولى ممثل الأمين العام التنسيق السياسي للعملية، بينما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة فنية عن طريق إيفاد فريق يتكون من خمس عشرة أخصائيا في شؤون الانتخابات. واستمر التنسيق الوثيق طوال الفترة الانتخابية

الانتخابات اللازمة لملء ثلث مقاعد مجلس الشيوخ التي يتعين تجديدها مدة شغلها.

١٣ - ويتمثل الموقف الأساسي للمعارضة، المتجمعة في تحالف تكتيكي أطلق عليه في بداية الأمر "مجموعة التقارب" ثم "التقارب الديمقراطي"، في أن نتائج انتخابات ٢١ أيار/مايو، المزورة، ينبغي إلغاؤها، وينبغي تعيين حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات جديدة تحت إشراف مجلس انتخابي مؤقت جديد. وبذلك امتنعت عن المشاركة في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك لم يتقدم سوى بعض المرشحين من ذوي التمثيل الضعيف ضد مرشح حزب فاني لافالا، جون برتران أريستيد.

١٤ - وساد الفترة السابقة للانتخابات جو من العنف، تخلله انفجار قنابل مصنوعة محليا في العاصمة. وجرت الانتخابات، التي نُظمت دون مساعدة أو مراقبة دولية رسمية، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وبلغت نسبة الاشتراك، نقلا عن المجلس الانتخابي المؤقت، ٦٠,٥ في المائة، في حين تشير مصادر مستقلة إلى أن النسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة. وحقق جون برتران أريستيد فوزا ساحقا في هذه الانتخابات، حيث حصل على ٩٢ في المائة من أصوات الناخبين، حسب الأرقام الرسمية التي نشرها المجلس الانتخابي المؤقت. وفاز كذلك حزب فاني لافالا بالمقاعد التسعة المتنافس عليها في مجلس الشيوخ.

٣ - تولي الرئيس أريستيد منصب الرئاسة وتشكيل حكومة جديدة

١٥ - تولى جون برتران أريستيد مهام الرئاسة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١. وفي غضون أقل من شهر واحد، وفي ١ آذار/مارس، وافق برلمان هايتي على تعيين جون ماري كيريستال لتولي مهام رئيس الوزراء بعد أن قدم بيانه المتعلق بالسياسة العامة وبتشكيل حكومته. وفي الوقت نفسه، ظلت

السوق الدولية. واضطرت الحكومة، التي استوعبت الجزء الأكبر من هذا الارتفاع في الأسعار الدولية، إلى رفع أسعار البترين للمستهلك. وفي حضم هذه الموجة، رفعت هيئة كهرباء هايتي سعر الكيلووات الواحد إلى الضعف، مما أدى إلى ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج في هذا القطاع الصناعي الذي هو في حالة سيئة أصلاً.

٢١ - وبصورة عامة، اتسم عام ٢٠٠٠ بانخفاض مستوى الأنشطة وبالركود وعجز كبير في الميزانية وتضخم مفاجئ وصعوبات في إدارة الديون العامة الداخلية وضعف أدوات البنك المركزي في مواجهة المشاكل المعقدة. ونشأ عن ذلك عموماً تدهور أحوال معيشة الأسر، وضعف قدرتها الشرائية ومستوى العمالة فيها. ولم تكف المعونة الحكومية للتنمية الآخذة في الانخفاض للوفاء باحتياجات البلد الكثيرة.

٢٢ - ونتيجة لاستمرار الأزمة المؤسسية والسياسية - التي تفاقمت بعد انتخابات ٢١ أيار/مايو - وجد البلد نفسه في أوضاع غير مواتية تماماً لتشجيع التنمية المستدامة. ولم يحظ عدد من الإصلاحات الأساسية بالاهتمام الكامل المطلوب من لدن السلطات الوطنية، لا سيما في مجال تطبيق اللامركزية، المنصوص عليه في دستور عام ١٩٨٧، ومجال الإصلاح الإداري والإصلاح القضائي.

٢٣ - وظلت الأزمة السياسية تؤثر كذلك سلباً على فرص التصديق على اتفاقات القروض الجديدة مع المؤسسات المالية الدولية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قلص البنك الدولي من تواعده الدائم في هايتي، حيث لم تعد حافظته تشمل سوى ثلاثة مشاريع ستُنجز في عام ٢٠٠١. والبنك الدولي يمثل حاليًا موظف اتصال مقيم في الجمهورية الدومينيكية.

مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة.

١٩ - وعلى الرغم من أن السلطات في هايتي قدمت طلباً رسمياً للحصول على مساعدة فنية لغرض الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، رأت الأمم المتحدة، بعد أن أوفدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بعثة تابعة لشعبة المساعدة الانتخابية، أنها لا يمكن أن تواصل دعم المجلس الانتخابي المؤقت في التحضير لهذه الانتخابات، نظراً للحالة السياسية السائدة في هايتي.

باء - الحالة الاقتصادية العامة والمساعدة الإنمائية منذ صيف عام ٢٠٠٠

٢٠ - احتلت هايتي المرتبة ١٥٠ في التقرير العالمي للبرنامج الإنمائي عن التنمية البشرية، ٢٠٠١^(١) (مؤشرات التنمية البشرية، الجدول ١). ومن السمات الرئيسية أساساً للحالة الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٠ ما يلي:

- ظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو تقريباً نفس معدل عام ١٩٩٩ أي ٢,٢ في المائة، مما لم يساعد على التعويض عن النتائج السيئة للحالة المالية العامة. فقد بلغ العجز في الميزانية ٩٥٠ مليون غورد في عام ٢٠٠٠، وموله البنك المركزي. وتجاوز حجم العجز المستوى الذي نصت عليه الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي بما قدره مرتان ونصف. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التضخم من ١٠ في المائة تقريباً إلى ما يزيد على ١٨ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٠؛

- كشف ميزان المدفوعات عن انخفاض في حجم الصادرات وزيادة ملموسة في حجم الواردات. وكانت الاستثمارات الأجنبية شبه معدومة. وتأثرت الديون الخارجية بارتفاع أسعار المنتجات النفطية في

التفتيش العام والمراكز الإقليمية. وأولت البعثة اهتمامها أيضا للتدريب في مواقع العمل، فأعدت وسائل وتدابير للإدارة والتنظيم وعززت القدرات على المستوى اللامركزي، وساهمت في تدشين برنامج دائم للتجنيد، وأعدت خطة للتطور المهني تعد عنصرا حاسما من شأنه أن يقلل عدد الاستقالات المرتفع بين أفراد الشرطة. ويتوقع أن تؤدي التدابير الجديدة لإعداد التقارير، التي تم اعتمادها في الآونة الأخيرة، إلى تحسين نوعية التحقيقات وتيسير إعداد استراتيجيات للحد من جنوح الأحداث.

(ب) عنصر القضاء

٢٧ - بعد إعداد واعتماد برنامج البعثة المدنية لقطاع العدالة والسجون، أجرى مستشارو البعثة أيضا تقييما للحالة، أعدت على إثره خطط عمل فردية. وشملت عمليات التقييم هذه في المقام الأول وزارة العدل وكلية التدريب القضائي ومصحة السجون.

٢٨ - ودعت البعثة المدنية إعداد نصوص قانونية تتعلق في المقام الأول بمركز الهيئة القضائية وكلية التدريب القضائي والمجلس الأعلى للقضاء والتفتيش القضائي وبمحاربة غسل الأموال والاتجار بالمخدرات. وقدمت البعثة المدنية الدعم مرتين لعقد اجتماعات للتداول في شؤون العدالة نوقشت أثناءها مشاريع قوانين وتعديلات على هذه المشاريع.

٢٩ - وساهمت البعثة المدنية أيضا في وضع برامج لتقديم المساعدة القضائية لأشد الفئات عوزا وفي تطوير سبل إدارة المحاكم ووزارة العدل.

٣٠ - أما في قطاع السجون، فقد قدم مستشارو البعثة المدنية، فضلا عن تقييم الحالة، مساعدة فنية لمسؤولي مصلحة السجون على مستوى الإدارة المركزية وعلى المستوى القطري ولفريق الإشراف الإقليمي. كما دعموا عملية إعادة

٢٤ - وترتبت على جهود الحالة السياسية نتائج سلبية فيما يتعلق بمستوى المبالغ المنفقة لدعم التنمية ومن ثم على حجم المساهمات الخارجية التي يتم الحصول عليها عبر وكالات منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا - الأنشطة الإنمائية الرئيسية التي اضطلعت بها وكالات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠

ألف - الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي في مجال تعزيز المؤسسات وحقوق الإنسان والبرنامج الانتقالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمرحلة ما بعد البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي

١ - النتائج الرئيسية التي حققتها البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي

(أ) عنصر الشرطة

٢٥ - بناء على اتفاق أبرم بين الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، تم نشر مستشاري البعثة على المستوى المركزي في المقاطعات وذلك بغية تقديم الدعم الفني لنظرائهم في الشرطة الوطنية الهايتية. وأجرى جميع المستشارين، بالتعاون مع نظرائهم الهايتيين، تقييما للأوضاع أعدت على أساسه خطط عمل فردية لكل منهم. وأعدوا أيضا تقارير تتعلق بنهاية البعثة. وستكون جميع هذه الوثائق وكذلك الوثائق الفنية التي تم إعدادها بمساعدة من المستشارين (مشاريع قواعد وإجراءات بصفة خاصة) عناصر هامة تستخدم في عملية زيادة الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية.

٢٦ - وركزت البعثة المدنية أنشطتها على الهياكل المركزية لقيادة الشرطة الوطنية الهايتية وإدارتها ومراقبتها، لا سيما

الدولية في هايتي والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. وأجرت البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو مشاورات تمهيدية بشأن السبل الكفيلة بإنشاء مركز توثيق لحقوق الإنسان في هايتي.

٢ - البرنامج الانتقالي المقترح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمرحلة ما بعد انتهاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي

٣٦ - شدد الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عن البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي (A/55/618) على أنه "في هذا الجو الذي يتسم بالاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي والانعدام المألوف للاهتمامات السياسية لدى الجهات الوطنية المعنية أو انشغالها بهذه الاهتمامات، سيكون من الضروري وضع أشكال جديدة من المساعدة التقنية من شأنها أن تمكن منظومة الأمم المتحدة من مواصلة الدعم لشعب هايتي على نحو أفضل. وبناء على ذلك، أرى أن تجديد ولاية البعثة غير مستصوب بالنظر إلى الظروف السائدة في هايتي، وأوصي أسفا بإنهاء البعثة بحلول موعد انتهاء ولايتها في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١. وتمهيدا لذلك، بدأت بالفعل مناقشات فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة وأصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، بالتشاور مع أعضاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة، بغرض وضع برنامج لتقديم المساعدة إلى شعب هايتي يتناسب مع الحقائق السياسية في البلد وقدرته الاستيعابية" (الفقرة ٤٢).

٣٧ - ومن ناحية أخرى، قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في بيان صادر في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، "بدعوة وكالات الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى العمل في تعاون وثيق مع السلطات

تنظيم مركز تدريب مصلحة السجون وتعزيز نظام سجلات السجون.

(ج) عنصر حقوق الإنسان

٣١ - قدمت البعثة المدنية الدعم الفني لمكتب حماية المواطن في إطار التطوير المؤسسي للمكتب ومعالجة الشكاوى وتحليلها. وساهم مستشارو البعثة المدنية بوجه خاص في إعداد مشروع قانون أساسي لمكتب حماية المواطن وفي إعداد خطة منقحة لتطويره وفي وضع إجراءات ونظم محوسبة لتحليل الشكاوى ومعالجتها. ويسرت البعثة أيضا الاتصالات بين مكتب حماية المواطن وبعض منظمات المجتمع المدني.

٣٢ - وبعد التشاور، أعدت البعثة المدنية برنامجا يرمي إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. ونظمت في هذا الإطار عددا من الحلقات الدراسية التي تناولت بشكل خاص مجالات التحقق من البيانات وإدارتها والعلاقات مع السلطات الوطنية والدولية وإدارة الموارد واستقطابها. ونظمت أيضا أنشطة ترمي إلى دعم حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لا سيما في إطار الأنشطة ذات الصلة بثقافة السلام.

٣٣ - وعلى أثر ما أشارت إليه بعض التقارير من وقوع حالات ترويع وعنف ذات صلة بالوضع السياسي وبالانتخابات، أجرت البعثة المدنية عدة تحقيقات. وتابع مستشارون تابعون للبعثة أيضا المحاكمات التي أجريت في كارفور - فيبي وفي رابوتو.

٣٤ - وانتظم المدربون في أكاديمية الشرطة وفي مركز تدريب مصلحة السجون في حلقات تدريبية في حقوق الإنسان. وأعدت برامج تدريب خاصة للأفواج المقبلة.

٣٥ - وتم تجميع وثائق تتعلق بحقوق الإنسان من بينها وثائق وأدوات للتدريب والدعم التي أعدتها البعثة المدنية

٤٠ - وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعلا، معتمدا على موارده المالية المحدودة، في القيام ببعض الأنشطة الأساسية لبرنامج مرحلة ما بعد انتهاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وفي توظيف بعض المستشارين الفنيين الذين كانوا ينتمون إلى البعثة. وسيتم تنفيذ البرنامج بأكمله على الموارد التي سُخِّصت لتمويله. وفي هذا الصدد، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا للمانحين بنيويورك في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

باء - دور المنسق المقيم

٤١ - تتولى عشر هيئات من الهيئات الموجودة في البلد، منها مؤسسات بريتون وودز والمنظمة الدولية للهجرة، مسؤولية القيام بالأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق التنمية في هايتي. وخلال السنتين المنصرمتين، أخذ تنسيق الأنشطة يتحسن على نحو مطرد في إطار تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الفرص التي أتاحتها عملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٢ - وسعيا لإقامة تعاون وثيق بين الهيئات الموجودة والبعثة، وتحقيق التكامل بين أعمالها، أوصت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٣/٥٤، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بأن يظل المنسق المقيم للأمم المتحدة نائبا لممثل الأمين العام، ورئيس البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. وكان هذا واقع الحال حتى انتهاء البعثة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٤٣ - وقد شارك المنسق المقيم أيضا في اجتماعات فريق الاتصال، التي نظمها البنك الدولي في بور - أو - برانس وفي واشنطن العاصمة. وفي هذا الإطار، أطلع المنسق الشركاء من المجتمع الدولي على ما أحرز من تقدم في عملية

الهايتية على إعادة تنظيم قوات الأمن والجهاز القضائي وتعزيز حقوق الإنسان“.

٣٨ - وبناء على توصية من الأمين العام، وبالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي ومجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع برنامج لمرحلة ما بعد انتهاء البعثة المدنية يرمي إلى تعزيز المكاسب التي حققتها البعثة والبعثات التي سبقتها. ويرمي هذا البرنامج، استنادا إلى البرامج التي يجري تنفيذها في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال سيادة القانون، إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية هي: (أ) تعزيز القدرات الوطنية في مجال العدالة؛ (ب) دعم عملية إصلاح الجهاز القضائي على أساس المشاركة؛ (ج) تحسين فرص اللجوء إلى القضاء؛ (د) تعزيز التطوير التنظيمي للمؤسسات الرئيسية التي تكفل الأمن العام، وهي الشرطة الوطنية الهايتية ومصالحة السجون؛ (هـ) تعزيز القدرات الوطنية في مجال احترام حقوق الإنسان وتعزيزها. ويعتزم أيضا، في إطار هذا الاقتراح، إقامة شراكة مع الوكالات المتخصصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (قضاء الأحداث، وتعزيز الحقوق الأساسية، والمساواة الجنسانية) واليونسكو (ثقافة السلام وتعزيز الحقوق الأساسية) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (تعزيز المساواة الجنسانية وحق الإنجاب) ومنظمة الأغذية والزراعة (المشكلات المتعلقة بالأراضي) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣٩ - ونظرا لما أبداه المانحون من مخاوف بشأن مواصلة تقديم المساعدة الدولية لأشد القطاعات حساسية، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا عددا من شروط المشاركة و/أو الشروط المسبقة وقدمها إلى الحكومة، ليقوم الشركاء الدوليون في ضوءها بتحديد مساهمتهم في البرنامج.

- التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعلى المرحلة التي بلغتها العملية الانتخابية وعلى تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، فيما يتعلق بدولة القانون. وفي إطار هذه اللقاءات، حث المنسق المقيم أيضا المانحين على الاستفادة من القدرات التنفيذية والتقنية والإدارية لدى وكالات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برامج ومشروعات التعاون الدولي.
- دعم العملية الانتخابية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وإدارة الشؤون السياسية)؛
- دعم عملية الإصلاح الإداري وتحقيق اللامركزية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)؛
- تحديد السياسات المالية والضريبية (صندوق النقد الدولي)؛
- إدارة شؤون البيئة وإعداد خطة وطنية لإدارة المخاطر والكوارث (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية)؛
- تعزيز خدمات الصحة الإنجابية والمتعلقة بالوفيات النفاسية (صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية)؛
- برنامج التحصين ضد الحصبة (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف)؛
- الوقاية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتصدي له (برنامج الأمم المتحدة المشترك الرعاية والمعني بالإيدز)؛
- التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعلى المرحلة التي بلغتها العملية الانتخابية وعلى تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، فيما يتعلق بدولة القانون. وفي إطار هذه اللقاءات، حث المنسق المقيم أيضا المانحين على الاستفادة من القدرات التنفيذية والتقنية والإدارية لدى وكالات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برامج ومشروعات التعاون الدولي.
- **جيم - الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها وكالات منظومة الأمم المتحدة**
- ٤٤ - واصلت وكالات منظومة الأمم المتحدة في هايتي، وفق ولاياتها، تنفيذ برامجها في عام ٢٠٠١ بانتظام من خلال مبادرات منسقة مشتركة بين الوكالات. وتمثلت مجالات العمل المستهدفة بوجه خاص فيما يلي:
- دعم عملية إقامة العدل (البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛
- تقديم الدعم المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية (البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛
- تعزيز حقوق الإنسان (البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان)؛
- إرساء دعائم السلام ومنع نشوب الصراعات (البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي واليونسيف)؛
- الدعوة لحقوق الطفل (اليونسيف)؛

الوزاري الخامس للأمريكتين بشأن الطفولة، الذي يهدف إلى إجراء تقييم لأهداف العقد فيما يتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه؛

- في إطار متابعة قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للأغذية، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع الحكومة في عدة مجالات، لا سيما في إعداد خصائص التغذية في هايتي؛

- تم إحراز تقدم ملموس في إطار متابعة ثلاث اتفاقيات من الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالبيئة، وهي الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي)^(٣) وبتغير المناخ (الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ)^(٤) وبدرجة أقل بالتصحر (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا)^(٥)، وذلك بفضل استراتيجيات التنفيذ التي تم تحديدها وإدراجها في خطة العمل الوطنية من أجل البيئة؛

- أنجزت الدراسة التي طلب إجراؤها في إطار التقييم القطري المشترك بغية تقييم المتابعة، على الصعيد الوطني، لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها هايتي.

٤٦ - ومن جهة أخرى، قام السيد أداما دينغ، الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان والمعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة (A/55/335) وإلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2001/106). وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١، قدم السيد دينغ استقالته لتولي مهام جديدة. ولم تعين اللجنة حتى الآن خبيراً مستقلاً آخر.

- برنامج للتغذية في المدارس لصالح أضعف الفئات من التلاميذ (برنامج الأغذية العالمي)؛

- برنامج لمحو الأمية والتدريب المهني للشباب والأطفال الأكثر حرماناً (اليونسكو)؛

- الهجرة (المنظمة الدولية للهجرة واليونسكو)؛

- التنمية الريفية المستدامة (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي)؛

- تعزيز الأمن الغذائي في أشد المناطق ضعفاً (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة).

٤٥ - وخلال عام ٢٠٠٠، واصلت وكالات الأمم المتحدة أيضاً جهودها الرامية إلى اتباع نهج منسق لبلوغ الأهداف التي وضعتها المؤتمرات العالمية. وفيما يلي بعض الأمثلة عن الأنشطة التي اشتركت فيها منظومة الأمم المتحدة لدعم هذه الأهداف على نحو ما ورد في التقرير السنوي للمنسق المقيم لعام ٢٠٠٠:

- في إطار متابعة المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، قدمت اليونسيف واليونسكو الدعم لمشاركة وفد هايتي في الاجتماعات الإقليمية المعقودة في سانتو دومينغو وداكار وفي قمة الأمريكتين المعقودة في واشنطن العاصمة بشأن تحديد مؤشرات النوعية في مجال التعليم؛

- قدم الفريق المتخصص التابع لمنظومة الأمم المتحدة والمعني بالشؤون الجنسانية الدعم الفني والمالي اللازم لإعداد التقرير المتعلق بالتقييم المتعمق لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(٦) واعتماده وتقديمه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة؛

- في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، شاركت الحكومة واليونسيف في الاجتماع

تحديده فيما بعد؛ (ج) جزء ثالث يتعلق بالمنهجية ويركز على التفكير الاستراتيجي والمنتظم لأعمال أفرقة البحث والتفكير.

الجزء الأول: التقييم

٥٠ - يتناول التقييم مجالات التنظيم الرئيسية للمجتمع الهائتي، ألا وهي الحكم والاقتصاد وإشكالية السكان - الحيز المكاني - والموارد الطبيعية، والثقافة والخدمات الاجتماعية الأساسية. ويستعرض التقييم أيضا، بعد عرض الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها البلد في إطار الانتقال الديمقراطي، التحولات التي طرأت على المجتمع الهائتي بغية إجراء التحليل من منظور ديناميكي. ويختتم هذا الجزء الأول بتحليل للموضوعات المشتركة بين القطاعات وذات الأهمية المحورية في آن واحد، ألا وهي: سوء حالة التنمية البشرية، والفقر، والفوارق الاجتماعية؛ وحقوق الفرد؛ والمساواة الجنسانية؛ وحقوق الطفل؛ والمسألة اللغوية؛ ومتابعة وتقييم الأنشطة الإنمائية.

الجزء الثاني: المسائل الرئيسية والمخاور

الاستراتيجية والمداخل

٥١ - يرمي هذا الجزء الثاني إلى تحقيق ما يلي (أ) تحليل المسائل الرئيسية المنبثقة عن التحليل الذي أجري في إطار التقييم؛ (ب) تحديد المخاور الاستراتيجية ذات الأولوية المنبثقة عن هذه المسائل الرئيسية؛ (ج) تحديد مداخل الإطار الاستراتيجي. وقد تبين لدى إعداد الوثيقة أن تحديد المخاور الاستراتيجية والمداخل هو أكثر النقاط أهمية لزيادة فهم الخيارات التي اتخذت في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٥٢ - والمخاور الاستراتيجية العشرة التي تم تحديدها في إطار التقييم المشترك هي:

ثالثا - التقدم المحرز في إعداد برنامج دعم طويل الأجل

ألف - عملية التقييم القطري المشترك

٤٧ - تم الفراغ من إعداد وثيقة التقييم القطري المشترك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وشدد رئيس الوزراء والمنسق المقيم في مستهل وثيقة التقييم القطري المشترك على أن "الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة ترميان من خلال عملية التقييم القطري المشترك إلى تحقيق هدفين هما التوصل إلى توافق في الآراء بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والماعين بشأن حالة التنمية في هايتي في الوقت الراهن والعقبات الرئيسية التي تعترض سبيل هذه التنمية والتوجه العام الذي ينبغي أن تتبعه الجهود اللاحقة، من جهة؛ ووضع مبادئ توجيهية تقوم الحكومة في ضوءها فوراً بإعداد إطار استراتيجي للتنمية على المدى الطويل، وتتولى منظومة الأمم المتحدة بوضع إطار عمل للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، من جهة أخرى. ولا ريب في أن العملية التي مكنت من إعداد الوثيقة تحقق هذا الهدف المزدوج".

٤٨ - وشارك في عملية التقييم القطري المشترك، وهي عملية قائمة على المشاركة بطبيعتها، نحو ٢٠٠ شخص يمثلون الشركاء الرئيسيين في تنمية هايتي. وبفضل تبادل وجهات النظر، لا سيما بين ممثلي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار أفرقة البحث والتفكير الموسعة البالغ عددها ١٨ فريقا، أمكن فهم العقبات التي تحول دون إحراز قدر أكبر من التقدم وإبراز المشاكل الرئيسية واستنباط سبل جديدة لإيجاد حلول لها.

٤٩ - وتشتمل وثيقة التقييم القطري المشترك على ما يلي: (أ) جزء أول يتعلق بالتشخيص والتحليل: التقييم في حد ذاته؛ (ب) جزء ثان يستخلص المسائل الرئيسية والمخاور الاستراتيجية والمداخل، وذلك في إطار عام للأنشطة يتم

- ٣ - التنمية البشرية.
- الجزء الثالث: نحو قراءة منهجية للتقييم:
- ٥٤ - يهدف الجزء الثالث إلى عرض النهج المتبع، وهو أسلوب ممنهج تمخض عن ثروة من المعارف الموجهة للتفكير الاستراتيجي.
- باء - التقدم المحرز في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦
- ٥٥ - عقب عملية التقييم القطري المشترك، أتمت مجموعة البلدان المنتمة إلى منظومة الأمم المتحدة، اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ استناداً إلى الصلاحيات التي اشتركت في إعدادها مجموعة البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة.
- ٥٦ - وكان أول نشاط جرى في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو تنظيم حلقة عمل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بدعم من مكتب المجموعة الإنمائية بالأمم المتحدة والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (تورينو) تمثلت أهدافها في: (أ) تحسين تخطيط وإدارة وتنفيذ عملية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشكل تشاركي؛ (ب) والعمل على نحو أكثر فعالية في إطار مجموعات. وجرى أيضاً تنظيم حلقة تدريبية متعلقة بالإدارة القائمة على النتائج والإطار المنطقي، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- ٥٧ - وأعقب ذلك إنشاء ثلاثة أفرقة متخصصة، مشتركة بين الوكالات، لوضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي:
- الفريق المعني بالحكم وسيادة القانون؛
- ١ - توفير التعليم للجميع، وتقييم وتجميع الموارد البشرية؛
- ٢ - الحكم الديمقراطي: إرساء وتعزيز مؤسسات سيادة القانون والإقرار بشرط المواطنة؛
- ٣ - الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في مجال العمل الجماعي ونشرها؛
- ٤ - اتخاذ الموارد المتوافرة أساساً لتقييم الإمكانيات الفردية والجماعية؛
- ٥ - وضع استراتيجية للنمو الاقتصادي المكثف في مجال العمالة وإعادة توزيع ثمار النمو؛
- ٦ - إدماج مسألة مكافحة الفقر في إشكالية وسياسات وإجراءات تحسين مستوى المعيشة ونوعيتها؛
- ٧ - تحقيق التنمية الريفية المستدامة والأمن الغذائي؛
- ٨ - حماية وتقييم الموارد البيئية والاستغلال المستدام للأراضي؛
- ٩ - ثقافة السلام والانفتاح إقليمياً؛
- ١٠ - وضع إطار استراتيجي للتنمية الطويلة الأمد وخطة توجيهية للتعاون الدولي.
- ٥٣ - ويعرض التقييم بالتالي ثلاثة أسس لإطار استراتيجي مستقبلي تشكل عناصر مرجعية للعمل. وتعد هذه العناصر، التي هي حلقة وصل بين التقييم والإطار الاستراتيجي، بمثابة منطلقات للتقييم ومداخل للإطار الاستراتيجي. وتلك المداخل هي:
- ١ - سيادة القانون؛
- ٢ - حقوق الإنسان؛

- الفريق المعني بالأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة؛
 - الفريق المعني بتوفير التعليم للجميع وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- ٥٨ - وعملت الأفرقة المتخصصة بشكل مكثف خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠. وبعد عملية الاستعراض والموافقة، تم وضع الصيغة النهائية لتقريرها الثلاث وتقديمها إلى مستشار مكلف بتيسير تحرير الوثيقة المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ووضعت الصيغة النهائية لتلك الوثيقة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.
- ٥٩ - وتم تحديد الخطوط العامة للهيكل النهائي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على النحو التالي:
- **الهدف الشامل** لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي ينبغي أن يكون بمثابة موجّه للمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى هايتي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، يتمثل في "تعزيز التنمية البشرية المستدامة عن طريق مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي وتعزيز سيادة القانون وحماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان"؛
 - تم تحديد **محورين استراتيجيين** متكاملين، هما مكافحة الفقر و"التعليم - محرك التنمية"؛
 - ستستهدف الأنشطة المنجزة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشكل خاص **عنصرين مشتركين**، هما الفئات الضعيفة التي لا تحظى بحقوقها بالاحترام وتشمل النساء والأطفال وسكان المناطق الريفية التي تعاني من شدة التهميش، والمسؤولين عن إعمال واحترام حقوق تلك الفئات؛
- سيتعين أخذ أربعة مواضيع متكاملة بعين الاعتبار لدى وضع البرامج المرتبطة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، والمساواة بين الجنسين، ومنع نشوب الصراعات، واثقاء الكوارث والتأهب والتصدي لها.
 - وهناك ثلاثة مجالات للتدخل تحظى بالأولوية، وهي أسلوب الحكم؛ والخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والأمن الغذائي/التنمية الريفية المستدامة، ويرمي كل مجال من تلك المجالات إلى الأهداف والآثار الرئيسية التالية:
 - أسلوب الحكم:
 - الهدف:** المشاركة فيما يبذله البلد من جهود رامية إلى إضفاء الصبغة الديمقراطية على المجتمع، سواء على المستوى الوطني أو المحلي.
 - الآثار المستهدفة:** (أ) تعزيز القدرات التنظيمية لدى مؤسسات الدولة الرئيسية (بما في ذلك العلاقات بين السلطات)؛ (ب) المساهمة في عملية تحقيق اللامركزية وحل اكتظاظ السلطات المركزية؛ (ج) تحسين أداء الجهاز القضائي وفرص اللجوء إلى القضاء؛ (د) زيادة الوثام الاجتماعي الوطني والمحلي والإقليمي وتعزيز ممارسة الحقوق الأساسية.
 - الخدمات الاجتماعية الأساسية:
 - الأهداف:** (أ) المساهمة في رفع مستوى التعليم والتدريب لدى السكان الهائتين، وذلك بتحسين نظام التعليم؛ (ب) دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للسكان عن طريق العمالة المنتجة وتوفير الحماية الاجتماعية؛ (ج) المساهمة في تحسين صحة السكان الهائتين في مجالات الصحة الإنجابية

(ورقة استراتيجية الحد من الفقر) وفقا لما أصدره مجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من توصيات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٦١ - ويشكل الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر/ورقة استراتيجية الحد من الفقر شرطا للحصول على موارد تمويلية بالنسبة للبلدان التي بإمكانها الاستفادة من مرفق النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، وكذلك بالنسبة للبلدان الراغبة في تخفيف مديونيتها في إطار مبادرة "البلدان الفقيرة المثقلة بالديون".

٦٢ - وأعطت حكومة هايتي إشارة الانطلاق لعملية إعداد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر/ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وذلك بإنشاء فريق عامل ينبغي أن تتشكل عضويته من المحاورين الفنيين في البعثة الاستكشافية التي يتوقع أن يوفرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صيف عام ٢٠٠٠. وبالنظر إلى ندرة الإحصاءات الاجتماعية في هايتي والفترة الزمنية اللازمة لإعدادها، وبالتالي التمكن من تحديد المؤشرات التفصيلية للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر ومعايره، يرى مسؤولو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن الصياغة الكاملة للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر لن تكون ممكنة بشكل واقعي إلا في غضون سنتين، بعد إجراء "تقييم لمستوى الفقر" بغرض استخلاص البيانات الأساسية. واتفقت الحكومة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على وضع إطار استراتيجي مؤقت لمكافحة الفقر يدعم أنشطة جمع وتجهيز المعلومات اللازمة لصياغة إطار استراتيجي شامل لمكافحة الفقر. ومن شأن الإطار الاستراتيجي المؤقت لمكافحة إتاحة الحصول على أموال في إطار مرفق النمو والحد من الفقر.

والصحة الجنسية وصحة الأطفال وفي مجال الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)؛ (د) تعزيز حق المواطنين في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

الآثار المستهدفة: (أ) تحسين أداء نظام التعليم في هايتي؛ (ب) جعل نظام الحماية الاجتماعية فعالا ومتاحا؛ (ج) إيلاء الأولوية للظروف اللازمة لإيجاد مصادر مستدامة للثروة الوطنية، مروراً بالعمالة المنتجة؛ (د) تحسين أداء نظام الرعاية الصحية؛

• الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة:

الهدف: المساهمة في الأمن الغذائي للسكان في إطار تحقيق تنمية ريفية مستدامة.

الآثار المستهدفة: (أ) المساهمة في إحياء الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي؛ (ب) المساهمة في إرساء إدارة متكاملة وتشاركية لمصادر المياه سعياً إلى تحسين استغلال الأراضي؛ (ج) المساهمة في تنمية شبكات إنتاج الأغذية (التقليدية والعصرية) وفي إنتاج أشكال الطاقة البديلة؛ (د) تيسير حصول الفئات الضعيفة، خاصة النساء، على الخدمات المالية الريفية الخاصة والعامة؛ (هـ) تعزيز قدرة الدولة على الاضطلاع بدورها في تخطيط التنمية الريفية والأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية، ومتابعتها بالتقييم.

جيم - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر

٦٠ - تتمثل أبرز المبادرات التي تم الشروع فيها عقب التقييم القطري المشترك في إعداد الحكومة لاستراتيجية للحد من الفقر يتعين أن تدرج في إطار استراتيجي لمكافحة الفقر

دال - الصلة بين التقييم القطري المشترك وإطار عمل

الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من جهة،
وبين الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وورقة
استراتيجية الحد من الفقر، من جهة أخرى

٦٣ - يعد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وورقة
استراتيجية الحد من الفقر أداة تطلعية تركز على وضع إطار
اقتصادي كلي وقالب للسياسات الاقتصادية المرتبطة
بمؤشرات أداء محددة تركز على الحد من الفقر. وعلى غرار
التقييم القطري المشترك، فإن تصور الإطار الاستراتيجي
لمكافحة الفقر يقضي بأن يتم إعداده بالاشتراك مع المجتمع
المدني والمناخين الرئيسيين والمؤسسات المالية الدولية. وينبغي،
علاوة على ذلك، أن يتوافق مع الأهداف المتفق عليها في
مجال التنمية الدولية. وفيما يتعلق بمايتي، سيرتكر كل من
الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة
للمساعدة الإنمائية وخطة الحكومة الاستراتيجية المتوسطة
الأمد على تحليلات التقييم القطري المشترك، لا سيما فيما
يتصل بالتحديات التي تطرحها مهمة الجمع بين تحقيق نمو
سريع وحفظ سريع لمستوى الفقر. وسيأخذ الإطار
الاستراتيجي لمكافحة الفقر بعين الاعتبار برامج مختلف
الشركاء، وبخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة، بغرض
استيفاء الإحصاءات الاجتماعية والمساعدة في الإعداد
لإحصاء السكان المتوقع إجراؤه في نهاية عام ٢٠٠١.
وخلال الاجتماع غير الرسمي للمناخين الذي انعقد في البنك
الدولي بواشنطن العاصمة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، أعرب
المناخون عن عزمهم المشاركة بهمة، من البداية، في عملية
وضع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. وألحوا على
ضرورة الاستناد في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر إلى
أعمال التقييم القطري المشترك كما قامت بها الأمم المتحدة
في هاييتي.

رابعا - ملاحظات

٦٤ - يبدو أن حل الأزمة السياسية والانتخابية والمؤسسية
التي تشهدها هاييتي منذ ١٩٩٧ يعد شرطا أساسيا لصياغة
وتنفيذ برنامج إنمائي طويل الأمد بالاشتراك مع الحكومة.
وفي رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠٠١ تلقتها الأمانة
العامّة في ٣ نيسان/أبريل، أعرب الرئيس أريستيد عن رغبته
في الإبقاء على منصب ممثل الأمين العام، المنوطة به ولاية
تيسير الحوار بين العناصر السياسية المؤثرة والمساهمة في تعزيز
السلام. ويجري الأمين العام في الوقت الراهن مشاورات مع
مختلف محاوريه، وبخاصة البلدان الصديقة لهايتي ومنظمة
الدول الأمريكية، بغرض التوصل إلى أفضل شكل لتلبية ذلك
الطلب. وفي هذا الصدد، سيشكل تقرير الأمين العام لمنظمة
الدول الأمريكية الموجه إلى المجلس الدائم للمنظمة وثيقة هامة
لتصور وسائل تعزيز العملية الديمقراطية في هاييتي.

٦٥ - ومع ذلك، وفي إطار تنفيذ برنامج الأمين العام
للإصلاح، تم إحراز تقدم ملحوظ في مجال وضع الأدوات
الكفيلة بتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها
منظومة الأمم المتحدة مع الحكومة الهايتية. وفي شهر
نيسان/أبريل ٢٠٠١ أتمت مجموعة البلدان وضع إطار عمل
الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وجرت هذه العملية، التي
شاركت فيها مجموعة الوكالات التابعة لمنظومة الأمم
المتحدة، على أساس الملاحظات التي توصل إليها التقييم
القطري المشترك. وفي الوقت نفسه، ركزت الحكومة الهايتية
جهودها على صياغة إطارها الاستراتيجي للتنمية المتوسطة
والطويلة الأمد، مستعينة في ذلك، على وجه الخصوص،
بالتقييم القطري المشترك كمصدر للبيانات والدلالات
اللازمة لتخطيط برامج البلد الإنمائية.

٦٦ - وفي إطار تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع
الحكومة الهايتية، يقوم المنسق المقيم بدور رئيسي في تحديد
رؤية شاملة للتنمية الطويلة الأمد. وساهمت العملية اللازمة

لوضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذا تلك التي تم بدؤها في إطار إعداد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر/ورقة استراتيجية الحد من الفقر، في تضافر الجهود وفي لفت انتباه الشركاء من المجتمع الدولي. ومع ذلك، يلاحظ أن الأزمة السياسية تقف في طريق الأعمال الممهدة للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (التي شرع فيها سوية كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). فأهمية هذه الجهود غنية عن الذكر وتتطلب عملية تشاركية في نهجها كعملية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك حتى يتسنى تعزيز التحرك الدولي بفضل استراتيجية متجانسة ومتكاملة وكفالة حصول السلطات الهايتية والعناصر الدولية المؤثرة على تلك الوثيقة الإطارية. وسيواصل المنسق المقيم جهود الدعوة اللازمة لتعزيز الروابط العملية بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومجتمع المانحين.

الحواشي

- (١) نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد.
- (٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٣) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز أنشطة برنامج القانون البيئي والمؤسسات المختصة في هذا المجال)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.
- (٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.
- (٥) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، رقم ٣٣٤٨٠.